

اشكال الديمقراطية

تتعدد اشكال مباشرة السلطة في النظام الديمقراطي وتختلف باختلاف كيفية ممارسة الشعب للسلطة . فقد يتولى الشعب ممارسة السلطة بنفسه من غير وساطة أو أنابه احد وهنا يكون في صورة الديمقراطية المباشرة ، وقد يتولى الشعب ممارسة السلطة عن طريق انتخاب نواب لممارسة السلطة نيابة عنهم وباسمهم ولحسابهم . وهنا تكون في صورة ما يعرف بالديمقراطية النيابية (غير المباشرة) . وقد تتم مباشرة السلطة عن طريق الجمع بين الطريقتين السابقين المباشرة والنيابية . إذ يقوم الشعب بانتخاب من يمثله من النواب المباشرة شؤون السلطة مع الحفاظ هذا الشعب بحق الاشتراك مع نوابه في مباشرة بعض مظاهر السلطة في صور نشاطات يحددها الدستور وهنا تكون إزاء الصورة الثالثة للديمقراطية وهي الديمقراطية شبه المباشرة .

وهكذا سنخصص لكل شكل من أشكال الديمقراطية مطلباً مستقلاً لتلقي الضوء على أهم جوانب كل صورة من هذه الصور كما يأتي:

اولاً : الديمقراطية المباشرة

هي أقدم صور الديمقراطية فقد كانت مأخوذاً بها في المدن اليونانية القديمة وعلى الخصوص في (أثينا) فكان المواطنون (الأحرار) يجتمعون في إحدى الساحات أو أحد الهضاب ليزاولوا خصائص السيادة بأنفسهم ، ويشتركوا اشتراكاً فعلياً في إدارة الشؤون العامة وفضلاً عن ذلك فقد كان الشعب يزاول بنفسه مهمة إعلان الحرب وعقد اتفاقيات السلام . كما كان بعض المواطنون يتولون القضاء في بعض الجرائم المهمة كالجرائم السياسية والحكم بنفي بعض المواطنين الذين كان الشعب يرى فيهم خطراً على حريته . وتعد الديمقراطية المباشرة الصورة المهيمنة للديمقراطية طالما يباشر الشعب بنفسه من الحكم مظاهر السلطة كافية من دون ان ينيب أحداً عنه عند ممارسة السلطة . ولقد كان الفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) من أشد المتحمسين للديمقراطية المباشرة لأنها هي المثل الأعلى النظرية الديمقراطية الحقيقية والنتيجة الحتمية لمبدأ سيادة الأمة لهذا فإن روسو كان يرى أن أي نظام لا يبنى الديمقراطية المباشرة لا يعد نظاماً ديمقراطياً . بيد أن تطبيق الديمقراطية المباشرة في الوقت الحاضر ينحصر في ثلاث ولايات سويسرية إذ

يمارس الشعب في هذه الولايات السلطة بنفسه عن طريق الجمعية الشعبية التي تعقد كل عام لمباشرة الشؤون الخاصة بالولاية واختيار القضاة والموظفين الذين يتولون وظيفة تنفيذية في الولاية .

وللديمقراطية المباشرة مزايا عديدة . فهي تعمل على تجميد السيادة الشعبية بأرقى صورها وأرقها لأنها لا تقبل أية وساطة من الشعب نفسه صاحب السلطة وبين الإرادة العامة. كما تعمل الديمقراطية المباشرة أيضا على الارتقاء والارتفاع بالحماس المواطن وشعوره بقيمة نفسه ورايه ومدى تأثيره في رسم السياسة العامة للجماعة وإذا كان الديمقراطية المباشرة تعمل على رفض اي ومسافة بين الشعب من حقه في التعبير عن إرادته . فإنه لا محل لوجود الأحزاب السياسية في ظلها وان وجدت الأحزاب فإن الديمقراطية المباشرة تخلص الفرد من الخضوع لنزاعات حزبية ومن تأثير الدعايات الحزبية المضللة والديمقراطية المباشرة ترتقي بالمجتمع عن الخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تظهر في المجتمع بترتيب بعض الأشخاص الطبيعية او الاعتبارية او يتأمر منها تحقيقا لمصالح خاصة واهداف محددة فالديمقراطية المباشرة هي إحساس مباشر وجهة نظر مباشرة وقرار واقعي عام.

ولكن بالرغم من هذه المزايا إلا إن الديمقراطية المباشرة تعرضت كنظام للحكم إلى عدة انتقادات وهي كالاتي:

- 1/ استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بشكل كامل وذلك لزيادة عدد أفراد الشعب الذين يحق لهم ممارسة السلطة بزيادة وزيادة مساحة الدول في الوقت الحاضر .
- 2/ اتساع وظائف الدولة وتعددتها واختلاف طبائعها ودقتها يتطلب خبرات ودرايات متعمقة ودقيقة لا يوجد في الدنيا نظام يستطيع أن يوفرها لكافة الأفراد الشعب الذين يوكل إليهم اتخاذ القرار في الديمقراطية المباشرة
- 3//اهتمام عامة الشعب نسبي ومتغير في مواضيع متعددة وهامة .
- 4/- تعرض الدولة المخاطر كبيرة بسبب ما تطرح به علنا في أمور تتطلب السرية ، وأخيرا فإنه تؤدي إلى تأثير كبير من بعض الشخصيات على عامة الشعب ودفعهم إلى الخضوع لرغبات محددة وشخصية بسبب التصويت العلني في الجمعيات الشعبية

ثانياً/ الديمقراطية شبه المباشرة :

هي ممارسة الحكم تقع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية فهي من حيث المبدأ ديمقراطية نيابية مطعمة ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة إذ تقوم على أساس وجود برلمان منتخب مع الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات للفصل في بعض الأمور المهمة ويترتب على ذلك أن تصبح هيئة الناخبين سلطة رابعة في الدولة إلى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وبتلك تزداد أهمية عمل الناخبين على حساب البرلمان . ويعود سبب انتشاره إلى الرغبة في إصلاح ما أظهره تجارب السنين من عيوب النظام النيابي البحت ورغبة الشعوب المساهمة بشكل مباشر في بعض مظاهر

الحكم من غير الاقتصار على حقهم في انتخاب النواب مع الإبقاء على الديمقراطية النيابية كنظام اساسي للحكم . وذلك لأن الديمقراطية شبه المباشرة ترك الشعب ممارسة السلطة بجوار الهيئة النيابية وتجعله رقيباً . وبناء عليه سوف نعرض لدراسة مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة من جهة وتقديرها من حيث مدى تلازمها مع النظام الحكم من جهة اخرى .

مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة

هي وسائل قانونية حاسمة يملكها الناخبين للتأثير في المهمة الموضوعية للنواب . وهي بهذا يتميز عن الوسائل الفعلية الموجودة في النظام النيابي . ففي النظام النيابي يستطيع الناخبون أن يضغطوا على نوابهم ولكن هذا الضغط ليس بوسائل حددها الدستور فالتهديد بعدم تحديد انتخابهم والتظاهر في الشوارع ضدهم . يستطيع النواب أن يضربوا بكل هذا عرض الحائط لأنه أمر غير قانوني ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا الشيء نفسه إزاء الاعتراض الشعبي أو الحل الشعبي المقرر في النظام الديمقراطي شبه المباشر .

توجد ثلاثة مظاهر للديمقراطية شبه المباشرة متفق على تعارضها مع النظام النيابي هي الاستفتاء الشعبي ، والاعتراض الشعبي ، والاقتراع الشعبي ويطلق عليها مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة الكاملة . كما توجد ثلاثة مظاهر أخرى مختلف عليها وهي حق اقالة النائب وحق حل البرلمان وحق عزل رئيس الجمهورية وتسمى مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة الجزئية .

1. الاستفتاء الشعبي / يقصد به اخذ رأي الشعب في موضوع معين . ولدى عرض الموضوع على الشعب أياه كانت طبيعته فإن حقه ينحصر بالموافقة او عدم الموافقة فقط من غير إجراء أي تعديل عليه.

2/الاعتراض الشعبي / ويعني إعطاء الحق لعدد من الناخبين في الاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال مدة زمنية محددة . فإذا تم هذا الاعتراض بعد هذه المدة المعينة فإنه ينتج أثره في وجوب عرض هذا القانون على الشعب لاستفتائه عليه . ولمعرفة موافقه عليه او عدم موافقته بحيث يسقط القانون باثر رجعي في حالة عدم الموافقة . أما إذا لم يتم هذا الأعتراض في المدة المحددة فإن القانون يصبح نهائياً وواجب النفاذ .

3/ الاقتراع الشعبي / يقصد بالاقتراع الشعبي قيام عدد محدد من الناخبين باقتراع مشروع قانون أو فكرة معينة إلى البرلمان . فإذا كان الاقتراع منضماً لمشروع قانون معين فإن البرلمان يلزم بمناقشته وإصداره او عرضه على الشعب في الاستفتاء التشريعي لأخذ رايه فيه حسب ما نص عليه الدستور . وفي حالة ما إذا كان الاقتراع مجرد فكرة فإن البرلمان يتولى صياغتها في مشروع قانون لياخذ طريقه إلى المناقشة ثم الإصدار ، او الاستفتاء الشعبي طبقاً لما يحدده الدستور . وتذهب بعض الدساتير إلى أنه في حالة رفض البرلمان المشروع القانون المقترح من قبل الشعب يجب عرض الأمر على الشعب لاستفتائه فيه . وحيانا يتضمن الاستفتاء ايضاً مشروع قانون موازي للمشروع المقترح يقدمه البرلمان ليختار الشعب احد المشروعين . فإن الشعب هو الذي يأخذ المبادرة في حالة الاقتراع الشعبي . خلافاً للاستفتاء والاعتراض الشعبي إذ يتولى البرلمان فيه إعداداً مشروع القانون . -

4/ **حق إقالة النائب** : هذه الوسيلة مأخوذ بها في دساتير بعض الدويلات في الولايات المتحدة الأمريكية . والغرض منها علاج خضوع بعض النواب بعد انتخابهم لسلطان رجال الأعمال ورأس المال بمقتضاه يستطيع الناخبين إقالة نائبهم عن طريق تقديم طلب بتلك من عدد معين منهم ، ويترتب عليه إجراء الانتخابات في هذه الدائرة . فإذا نجح النائب وحاز على اغلبيية الأصوات يعتبر منتخبا لمدة جديدة . وكان على الذين طلبوا إقالته أن يدفعوا له نفقات الانتخاب

5/ **عزل رئيس الجمهورية** : أعطت بعض الدساتير حق عزل رئيس الجمهورية بواسطة الشعب إذا طلب ذلك عدد معين من الناخبين على اساس فقد ثقة الشعب به . ومن هذه الدساتير دستور فايمر الماني ١٩١٩ الذي اجاز عزل رئيس الجمهورية قبل انقضاء مدة رئاسته . ويتم ذلك بناء على طلب عدد معين من الناخبين ، وموافقة المجلس المنتخب باغلبية ثلثي أعضائه

مزايا الديمقراطية شبه المباشرة :

ا- تعد الديمقراطية شبه المباشرة أكثر الصور اتفاقا مع الديمقراطية الحقيقية بعد أن استحالت تطبيق الديمقراطية المباشرة بسبب اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها وما اسفر عنه تطبيق الديمقراطية النيابية من عيوب لذلك قيل إن الديمقراطية شبه المباشرة اصبحت من مقتضيات العصر الحاضر .

ب/ تعد الديمقراطية شبه المباشرة تعبيراً صادقا عن الراي العام وذلك لاتصال القاعدة الشعبية بأعلى مستوى من القرارات المهمة . إذ تصدر القوانين وهي أكثر اتفاقا مع ميول الشعب ورغباته .

ج- / تسمح لأكثر عدد من هيئة الناخبين عن طريق الاقتراع الشعبي والاستفتاء الشعبي المساهمة في اتخاذ القرار الحاسم في اهم شؤون البلاد .

د- الحيلولة دون استبداد البرلمان أو بعبارة أتق دون استبداد الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية الناخبين . ففي الديمقراطي شبه المباشرة توزع السلطة التشريعية بين هذا البرلمان والشعب فيستطيع هذا الأخير التدخل في اعمال الأغلبية البرلمانية وإعراض سبيلها ..

عيوب الديمقراطية شبه المباشرة :

أ/ عدم كفاية اغلبية الشعب بمشاركة البرلمان في الحكم وذلك لضعف ثقافتها وخبراتها في أداء مثل هذه المهمة الخطيرة . لذلك قيل إنه خير الشعب أن يترك الأمر لمن هم أكثر منه خبرة ودراية (النواب) . أما نظام شبه المباشرة فإنه يقول الكتاب الانكليز ((يحل الجهل محل الدراية والعلم))

ب /تتطلب ممارسة الديمقراطية شبه مباشرة اجراءات طويلة على حساب وقت الناخبين ونفقات باهظة على حساب ميزانية الدولة . وتزداد هذه المشكلة كلما كبرت الدولة وكثر فيها عدد السكان .

ج/ إن اشتراك الشعب في التشريع يقلل من هيبة البرلمان واهتمامها بالتشريع بسبب شعور اعضائها بين المسؤولية موزعة على جهات أخرى غير المجلس الذي ينتمون إليه .

د - إن الجهات الشعبية خطيرة من حيث إمكان تحكم المحافظين والرجعيين على أرائها وقراراتها . والواقع أن هذه الجماعات تميل بصفة عامة إلى الإبقاء على الحالة الراهنة بما يتعارض مع تيار التقدم وسنة التطور

. فعلى الرغم مما أصاب الديمقراطية شبه المباشرة من التشويه ، نتيجة التجاء العديد من دول حديثة الاستقلال إلى إجراء العديد من الاستفتاءات السورية المزيفة . فإننا نعتقد ان الديمقراطية شبه المباشرة تستطيع أن تحقق نتائج ممتازة وتنتج ثمارا طيبة إذا ما توافرت لها الظروف الملائمة والأوضاع المناسبة والوعي الشعبي اللازم لإبداء الرأي في المسائل التي يؤخذ رأي الشعب فيها.

ثالثاً/ الديمقراطية النيابية (غير مباشرة)

يقوم الشعب من خلالها بانتخاب من يمثله من النواب لممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه فالشعب لا يمارس السلطة بنفسه مباشرة ولكن ينيب غيره في ممارستها ، لهذا فالديمقراطية النيابية فرق بين صاحب السلطة (الشعب أو الأمة) وبين من يمارسها وهم (النواب) ممثلين في البرلمان المنتخب الذي يمارس صلاحيات تشريعية تتجسد في سن القوانين وصلاحيات مالية بالموافقة على الموازنة العامة وصلاحيات سياسية في مراقبة السلطة التنفيذية بالصور التي يحددها الدستور وهذه الصلاحيات ليست واحدة أو متطابقة في كل الدول . بل تختلف باختلاف الفلسفة او الأيدولوجية السياسية التي يتبناها الدستور ومدى تأثرها بعوامل تطور النظام النيابي فلم تتكون الديمقراطية النيابية وتنشأ على أساس ايدلوجي معين أو بناء على نظرية معينة وجدتها طفرة واحدة . وإنما ارتبط نشأتها بتطورات تاريخية معينة وبشكل خاص في انكلترا التي تعد مهد الديمقراطية النيابية . ومنها انتقلت إلى غيرها من الدول وقننت مظاهرها في دساتير العديد من الدول وقوانينها الأساسية ...